الدكتور بوعبيد عباسي
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق- جامعة القاضي عياض
- محكم -

العقود التجارية

دراسة تحليلية في ضوء :

- القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.
- القانون 18.21 المتعلق بالضمانات المنقولة.
- القانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول؛
- القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث الوديع المركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب؛
- القانون رقم 73.17 لسنة 2018، الذي نسخ مقتضيات الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلقة بمساطر صعوبات المقاولة؛
- القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛
- القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك، والمرسوم التطبيقي رقم 2.12.503 الصادر سنة 2013.

الطبعة الرابعة 2026

الفهـرس

مقدمـة 5
أولا : تعريف العقود التجارية 5
ثانيا : النظام القانوني الخاص بالعقود التجارية 8
1- حرية الإثبات في المادة التجارية 9
2- قواعد خاصة بإبرام العقود التجارية 12
3- تضامن المدينين بديون ناشئة عن عقود تجارية 14
4- التشدد في نظرة الميسرة 16
5- تقصير آجال التقادم في الالتزامات التجارية 17
6- نظام الفوائد في مجال العقود التجارية 19
7- خضوع التجار لنظام معالجة صعوبات المقاولة 22
8- الاختصاص القضائي 25
ثالثا : منهج وخطة البحث 35

الباب الأول

عقـود الرهن

الفصل الأول

الرهن الحيازي التجاري للمنقول

المبحث الأول : الرهن الحيازي التجاري العادي 41
المطلب الأول : ماهية الرهن الحيازي التجاري وإثباته 41
الفقرة الأولى : ماهية الرهن الحيازي التجاري وانعقاده 42

أولا : ماهية الرهن الحيازي التجاري وخصائصه 42
1- تعريف الرهن الحيازي التجاري العادي 42
2- خصائص الرهن الحيازي التجاري العادي 43
3- تجارية عقد الرهن الحيازي 43
ثانيا : إنشاء الرهن الحيازي التجاري العادي 45
1- انتقال حيازة المنقول المادي 46
2- انتقال حيازة المنقول المعنوي 47
الفقرة الثانية : إثبات الرهن الحيازي التجاري العادي 48
المطلب الثاني : آثار الرهن الحيازي التجاري والتنفيذ على الشيء المرهون 49
الفقرة الأولى : آثار الرهن الحيازي 49
أولا : آثار الرهن الحيازي التجاري بالنسبة للمدين 49
ثانيا : آثار الرهن الحيازي التجاري بالنسبة للدائن 49
الفقرة الثانية : تحقيق الرهن الحيازي التجاري 50
أولا : الإنذار والتعرض 50
1- إنذار المدين 51
2- حق المدين في التعرض 52
ثانيا : طرق تحقيق الرهن 52
1- الطرق الاتفاقية لتحقيق الرهن 53
أ- تملك المال المرهون برضا الطرفين 53
ب- بيع المال المرهون بالتراضي 55
2- الطرق القضائية لتحقيق الرهن 57
أ- التملك القضائي 57
ب- البيع القضائي 58

المبحث الثاني : الإيداع بالمخازن العامة 63
المطلب الأول : تحديد المخزن العام والسندات التي يصدرها..... 64
الفقرة الأولى : مفهوم المخزن العام وإنشاؤه..... 64
أولا : مفهوم المخزن العام 64
ثانيا : تنظيم وإنشاء المخازن العامة..... 65
الفقرة الثانية : السندات التي يصدرها المخزن العام 66
أولا : إيصال الإيداع وبطاقة الرهن 66
ثانيا : تعدد السندات بتجزئة البضائع..... 67
ثالثا : ضياع إيصال الإيداع وبطاقة الرهن..... 68
المطلب الثاني : إنشاء الرهن على البضائع المودعة..... 68
الفقرة الأولى : تظهير السندات الصادرة من المخزن العام 68
أولا : تظهير إيصال الإيداع متصلا ببطاقة الرهن 68
ثانيا : تظهير بطاقة الرهن منفصلة عن إيصال الإيداع..... 69
ثالثا : تظهير إيصال الإيداع منفصلا عن بطاقة الرهن..... 70
الفقرة الثانية : الأداء والرجوع..... 71
أولا : أداء الدين المضمون بالرهن..... 71
ثانيا : رجوع الحامل 73

الفصل الثاني

الرهن التجاري دون التخلي عن الحيازة

المبحث الأول : رهن أدوات ومعدات التجهيز 75
المطلب الأول : أركان إنشاء الرهن..... 76
الفقرة الأولى : الأركان الموضوعية..... 76
أولا : خضوع عقد الرهن للأحكام العامة للعقود..... 76

ثانيا : الديون المضمونة 77
ثالثا : محل الرهن 78
الفقرة الثانية : الأركان الشكلية 80
أولا : الكتابة 80
ثانيا : الأجل 82
ثالثا : الإشهار 84
1- التقييد 84
2- إجراءات التقييد 86
3- تجديد التقييد 88
المطلب الثاني : أثار الرهن والتشطيب عليه 89
الفقرة الأولى : آثار رهن أداوت ومعدات التجهيز 89
أولا : الأعمال الممنوع على المدين القيام بها 90
1- إضعاف امتياز الدائن المرتهن 90
2- بيع الأموال المرهونة بدون رضا الدائن المرتهن 90
3- نقل المعدات المرهونة دون اعلام الدائن 91
ثانيا : امتيازات الدائن المرتهن 93
1- حق الأولوية 93
أ- رتبة الامتياز 93
ب- شروط الاحتجاج بالامتياز الناشئ عن الرهن 95
2- حق التتبع 96
ثالثا : التنفيذ على الشيء المرهون 98
1- حالات المطالبة بالتنفيذ على الشيء المرهون 98
2- صور وإجراءات تحقيق الرهن 99
أ- إجراءات تحقيق رهن المعدات المخصصة لاستعمال صناعي 99

ب- إجراءات تحقيق رهن المعدات المخصصة لاستعمال فلاحي 110
ج- بيع المعدات المرهونة مع عناصر أخرى للأصل التجاري 101
الفقرة الثانية : التشطيب على الرهن 102
أولا : التشطيب على الرهن من طرف من قام بتقييده 103
ثانيا : التشطيب المبني على حكم قضائي 103
المبحث الثاني : رهن بعض المنتجات والمواد 103
المطلب الأول : إنشاء الرهن وآثاره 104
الفقرة الأولى : أركان إنشاء الرهن 104
أولا : الأركان الموضوعية 104
1- وجوب توافر الأركان الموضوعية العامة 104
2- المحل 105
ثانيا : الأركان الشكلية 105
1- طبيعة الكتابة 105
2- تقييد الرهن 107
الفقرة الثانية : آثار الرهن 108
أولا : آثار الرهن بالنسبة إلى المدين الراهن 108
1- الإبقاء على الحيازة 108
2- المحافظة على الشيء المرهون 108
3- الحق في استعمال المرهون والتصرف فيه 109
4- رد الدين المضمون قبل أجل الاستحقاق 110
ثانيا : آثار الرهن بالنسبة إلى الدائن المرتهن 110
1- الحق في الإعلام 110
2- الحق في معاينة الشيء المرهون 111
3- الحق في التنفيذ على الشيء المرهون 111

المطلب الثاني : تحقيق الرهن والتشطيب عليه 112
الفقرة الأولى : إجراءات تحقيق الرهن 112
أولا : تحديد إجراءات تحقيق الرهن 112
ثانيا : الرجوع 113
1- ثبوت الحق في الرجوع 113
2- أجل الرجوع 113
الفقرة الثانية : التشطيب على الرهن 113
أولا : التشطيب على الرهن ممن قام بتقييده 113
ثانيا : التشطيب بناء على حكم قضائي 114
المبحث الثالث : رهن الديون والحسابات البنكية وحسابات السندات 114
المطلب الأول : رهن الديون 114
الفقرة الأولى : مضمون رهن الديون 115
أولا : تعريف رهن الديون وخصائصه 115
1- تعريف عقد رهن الديون 116
2- خصائص عقد رهن الديون 119
ثانيا : تمييز رهن الديون عما يشبهه 119
1- تمييز رهن الديون عن حوالة الحق الشخصي على سبيل الضمان 120
2- تمييز رهن الديون عن شراء الديون 120
3- تمييز رهن الديون عن التصرف التأميني على سبيل الضمان 121
الفقرة الثانية : أركان إنشاء الرهن 123
أولا : الأركان الموضوعية 123
1- ضرورة توفر ا أركان الموضوعية 123
2- توسيع نطاق المحل في رهن الديون 124
3- وعاء رهن الديون 128

ثانيا : الأركان الشكلية 130
1- الكتابة 130
2- الشهر 131
الفقرة الثالثة : آثار رهن الدين 137
أولا : آثار رهن الدين بين المتعاقدين 137
1- آثار الرهن تجاه المدين الراهـن 138
2- آثار الرهن تجاه الدائن المرتهـن 140
ثانيا : آثار رهن الدين تجاه المدين والغيـر 148
1- آثار رهن الدين تجاه المدين بالدين المرهون 148
2- آثار رهن تجاه الغيـر 149
الفقرة الرابعة : إنشاء رهن الدين 152
أولا : انقضاء رهن الدين بصفة رسمية 153
ثانيا : انقضاء رهن الدين بصفة تبعية 154
المطلب الثاني : رهن الحساب البنكي 155
الفقرة الأولى : مفهوم رهن الحساب البنكي 155
أولا : تعريف رهن الحساب البنكي وبيان طبيعته 155
1- تعريف رهن الحساب البنكي 155
2- طبيعة رهن الحساب البنكي 156
ثانيا : أركان عقد رهن الحساب البنكي 157
1- الأركان الموضوعية 157
2- الأركان الشكلية 159
الفقرة الثانية : القواعد المتعلقة باستخدام الحساب البنكي المرهون 163
أولا : تجميد مبلغ الرهن من الرصيد الدائن للحساب 163
ثانيا : تحقيق رهن الحساب البنكي 164

ثالثا : انقضاء رهن الحساب البنكي 167
المطلب الثالث : رهن حساب السندات 168
الفقرة الأولى : تعريف عقد رهـن حساب السندات وتحديد أركانه 168
أولا : تعريف عقد رهـن حساب السندات وطبيعته القانونية 168
1- تعريف عقد رهـن حساب السندات 168
2- الطبيعة القانونية لرهـن حساب السندات 172
ثانيا : أركان انعقاد رهـن حساب السندات 174
1- الأركان العامة 174
2- الكتابة والإشهار 180
الفقرة الثانية : تحقيق الرهن وانقضائه 182
أولا : تحقيق الرهـن 182
1- الإنـذار والتعرض عليه 182
2- طرق تحقيق الرهن على حساب السندات 185
3- عوارض رهن حساب السندات 193
الفقرة الثالثة : انقضاء الرهن على حساب السندات والتشطيب عليه 195
أولا : انقضاء رهن حساب السندات 195
1- تنازل الدائن المرتهـن 195
2- هـلاك السندات واتحاد الذمة 196
3- فسخ حق الطرف الذي أنشأ الرهن وانقضاء عقد الرهن 198
4- تحقق الشرط الفاسخ المعلق عليه عقد الرهن 199
5- اشتراط عدم انتقال الرهن مع حوالة الدين 199
6- تحقيق الرهن من قبل دائن له أولوية في الترتيب 200
ثانيا : التشطيب على رهن حساب السندات 201

1- حالات التشطيب 201
2- الكيفية العملية لإجراء التشطيب على الرهن 203

الباب الثاني

عقود الوساطة

الفصل الأول

عقد الوكالة التجارية

المبحث الأول : مفهوم الوكالة التجارية 211
المطلب الأول : ماهية الوكالة التجارية 211
الفقرة الأولى : تعريف الوكالة التجارية وبيان طبيعتها 211
أولا : تعريف الوكالة التجارية 211
ثانيا : طبيعة عقد الوكالة التجارية 212
الفقرة الثانية : خصائص الوكالة التجارية وتمييزها عما يشبهها 215
أولا : خصائص الوكالة التجارية 215
1- الاستقلال المهني للوكيل التجاري 215
أ- مفهوم الاستقلال المهني للوكيل التجاري 215
ب- حدود الاستقلال المهني للوكيل التجاري 217
ب/1- الحق في توظيف وكلاء من الباطن 217
ب/2- الحق في تمثيل موكلين آخرين غير متنافسين وممارسة أنشطة أخرى ... 218
2- الوكالة التجارية ذات مصلحة مشتركة 219
3- الوكالة التجارية مستمرة ومنتظمة 222
4- الطابع المهني للوكالة التجارية 223
ثانيا : تمييز الوكالة التجارية عن بعض العقود 225
1- الوكيل بالعمولة 225
2- السمسار 225

3- الممثل التجاري 225
4- صاحب الامتياز 226
المطلب الثاني : شكل ومضمون الوكالة التجارية 226
الفقرة الأولى : انعقاد الوكالة التجارية 226
أولا : رضائية عقد الوكالة التجارية 226
ثانيا : الكتابة مطلوبة للإثبات 227
الفقرة الثانية : موضوع ومحتوى عقد الوكالة التجارية 228
أولا : موضوع الوكالة التجارية 228
ثانيا : محتوى العقد 230
1- شروط لا يجب إدراجها بالعقد 230
2- شروط يجب أن يتضمنها العقد 231
المبحث الثاني : تنفيذ وإنهاء عقد الوكالة التجارية 231
المطلب الأول : تنفيذ عقد الوكالة التجارية 232
الفقرة الأولى : الالتزامات المتبادلة بين طرفي عقد الوكالة 232
أولا : الالتزام بالصدق 232
1- التزام الوكيل التجاري بعدم المنافسة 232
2- التزام الموكل باحترام شرط الحصر 233
ثانيا : الالتزام بالإعلام 234
1- التزام الوكيل بإعلام الموكل 234
2- التزام الموكل بإعلام الوكيل 235
الفقرة الثانية : الالتزامات الخاصة بكل طرف في عقد الوكالة 236
أولا : الالتزامات الخاصة بالوكيل التجاري 236
1- التنفيذ الاحترافي للوكالة التجارية 236
2- الالتزام بالمحافظة على السر 237

ثانيا : الالتزامات الخاصة بالموكل 238
1- التزام الموكل بتمكين الوكيل بسبل إنجاز مهمته 238
2- التزام الموكل بدفع أجرة الوكيل 240
أ- تحديد مبلغ العمولة 240
ب- مبدأ الحق في العمولة 241
ج- كيفية أداء العمولة 243
المطلب الثاني : إنهاء عقد الوكالة التجارية 244
الفقرة الأولى : القواعد المنظمة لإنهاء الوكالة التجارية 244
أولا : عدم كفاية الإرادة المنفردة لإنهاء الوكالة التجارية دون تعويض الوكيل . 244
ثانيا : الالتزام التبادلي بالإشعار 245
1- النظام القانوني للإشعار بالإنهاء 245
أ- الإشعار بالإنهاء إجراء إلزامي في العقود غير محددة المدة 245
ب- أجل الإشعار وشكله 246
2- عدم احترام الالتزام بالإشعار 247
أ- التمييز بين عدم التنفيذ المبرر وغير المبرر 247
ب- التعويض عن عدم احترام الالتزام بالإشعار 247
الفقرة الثانية : حق الوكيل في التعويض عن إنهاء العقد 248
أولا : مبدأ الحق في التعويض 248
1- تعميم مبدأ الحق في التعويض 248
2- انقضاء الحق في التعويض 249
3- مبلغ التعويض 250
ثانيا : الاستثناءات 251
1- الخطأ الجسيم 251

2- التوقف الناجم عن فعل الوكيل التجاري 252
3- تفويت الوكيل التجاري لحقوقه والتزاماته إلى الغير 252

الفصل الثاني
عقد السمسرة وعقد الوكالة بالعمولة

المبحث الأول : عقد السمسرة 254
المطلب الأول : ماهية عقد السمسرة 256
الفقرة الأولى : تعريف عقد السمسرة وتمييزه عما يشبهه 256
أولا : تعريف السمسرة وبيان مميزاتها 256
1- تعريف عقد السمسرة 256
2- مميزات عقد السمسرة 257
أ- السمسرة عمل مادي 257
ب- السمسرة وساطة قائمة على استقلال السمسار 258
ج- السمسرة من العقود الرضائية 259
د- السمسرة من عقود المعاوضة 259
هـ- السمسرة من العقود التجارية 259
3- طبيعة عقد السمسرة 260
ثانيا : تمييز السمسار عن الوكيل 260
1- تمييز السمسار عن الوكيل التجاري 260
2- تمييز السمسار عن الوكيل بالعمولة 260
الفقرة الثانية : السمسرة عمل تجاري يخضع إبرامه للقواعد العامة 261
أولا : السمسرة عمل تجاري 261
1- تجارية عقد السمسرة بالنسبة للسمسار 261
2- تجارية السمسرة بالنسبة للغير 263
3- السمسار تاجر 263

ثانيا : إبرام عقد السمسرة وإثباته 264
1- إبرام عقد السمسرة 264
2- إثبات عقد السمسرة 265
المطلب الثاني : التزامات طرفي عقد السمسرة 265
الفقرة الأولى : التزامات السمسار 265
أولا : محتوى التزامات السمسار 265
1- الالتزام بالبحث عن متعاقد ثان 265
2- الالتزام بالصدق في الإعلام 267
3- الالتزام بحفظ الوثائق والعينات 268
4- الالتزام بالضمان 268
5- التزام السمسار بألا يشتري لنفسه المال الذي كلف ببيعه 270
ثانيا : مسؤولية السمسار 271
الفقرة الثانية : التزامات موسط السمسار 273
أولا : محتوى التزامات موسط السمسار 273
1- إبرام العقد 273
2- أداء الأجر للسمسار 274
أ- المدين بالأجر 274
ب- نشأة الحق في الأجر وشروطه 275
ب/1- وجود عقد يربط السمسار بمن كلفه 275
ب/2- وجوب انعقاد العقد نتيجة سعي السمسار 276
ب/3- وجوب إبرام العقد موضوع التوسط 277
ج- تحديد مبلغ الأجر 279
ثانيا : مسؤولية موسط السمسار 280
المبحث الثاني : عقد الوكالة بالعمولة 281

المطلب الأول : ماهية عقد الوكالة بالعمولة وإبرامه 283
الفقرة الأولى : ماهية عقد الوكالة بالعمولة وتمييزه عما يشبهه 283
أولا : تعريف عقد الوكالة بالعمولة وخصائصه 283
1- تعريف عقد الوكالة بالعمولة 283
2- مزايا الوكالة بالعمولة 288
3- خصائص الوكالة بالعمولة 289
أ- تعاقد الوكيل بالعمولة مع الغير باسمه الخاص 289
ب- الوكالة بالعمولة عقد نيابة غير كاملة 291
ج- الوكالة بالعمولة من عقود المعاوضة 294
د- الاعتبار الشخصي في عقد الوكالة بالعمولة 295
هـ- تجارية عقد الوكالة بالعمولة 296
ثانيا : تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن العقود المشابهة 298
1- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن الشراء من أجل البيع 298
2- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية 298
أ- أوجه التمييز بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية 298
ب- معيار التمييز بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية 299
ب/1- معيار طبيعة العمل المعهود به إلى الوكيل 299
ب/2- معيار طبيعة الشيء محل التعاقد 300
ب/3- معيار الطريقة التي يتعامل بها الوكيل 301
3- تمييز الوكالة بالعمولة عن التقرير بالشراء عن الغير 303
4- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن عقد العمل 304
5- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن الممثل التجاري 304
6- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن الامتياز التجاري 306
7- تمييز عقد الوكالة بالعمولة عن وكالة الأعمال 307

الفقرة الثانية : أنواع الوكالة بالعمولة وإبرامها 311
أولا : أنواع عقد الوكالة بالعمولة 311
1- الوكالة بالعمولة في البيع والشراء 311
أ- الوكالة بالعمولة في البيع 311
ب- الوكالة بالعمولة في الشراء 312
2- الوكيل بالعمولة في نقل البضائع 314
أ- طبيعة الوكالة بالعمولة في نقل البضائع 314
ب- التزامات الوكيل بالعمولة في النقل 317
ب/1- الالتزام بالتصريح بالبضائع في الدفتر اليومي 317
ب/2- إبرام العقد والتأمين على البضاعة 317
ج- مسؤولية الوكيل بالعمولة في النقل 318
ج/1- المسؤولية الواسعة للوكيل في النقل 319
ج/2- حدود مسؤولية الوكيل بالعمولة في النقل 320
ثانيا : إبرام عقد الوكالة بالعمولة وإثباته 321
1- إبرام عقد الوكالة بالعمولة 321
2- الإثبات 323
المطلب الثاني : آثار عقد الوكالة بالعمولة 323
الفقرة الأولى : آثار عقد الوكالة بالعمولة في مواجهة طرفيه والغير 323
أولا : آثار عقد الوكالة بالعمولة في مواجهة الطرفين 323
1- التزامات الوكيل بالعمولة 323
أ- الالتزام بتنفيذ الوكالة 324
أ/1- التنفيذ الشخصي للوكالة 324
أ/2- إنابة الغير في تنفيذ الوكالة 325
ب- التزام الوكيل بألا يكون طرفا ثانيا في العقد 326

ب/1- المبدأ 326
ب/2- الاستثناء 328
ج- الالتزام بالإعلام والنصح 329
د- الالتزام بالمحافظة على السر 331
2- التزامات الموكل 332
أ- التزام الموكل بالإعلام 332
ب- الالتزام بأداء العمولة 332
ج- الالتزام برد المصاريف 334
د- الالتزام بتعويض الوكيل 335
هـ- التزام الوكيل بالعمولة بالضمان 336
ثانيا : آثار عقد الوكالة بالعمولة في مواجهة الغير 338
1- العلاقة بين الوكيل بالعمولة والغير 338
2- العلاقة بين الموكل والغير 338
الفقرة الثانية : ضمانات التنفيذ 342
أولا : ضمانات الوكيل بالعمولة 343
1- التضامن بين الموكلين 343
2- حق الحبس 343
أ- الأساس القانوني لحق الحبس 343
ب- شروط حق الحبس 344
ب/1- الحيازة 344
ب/2- الارتباط بين حق الوكيل بالعمولة والشيء الذي يحوزه 345
ب/3- ملكية الموكل للشيء المحبوس 346
ب/4- حلول الدين 346
ج- نطاق حق الحبس 347

د- تأثير حكم فتح مسطرة التسوية على حق الحبس 347
3- امتياز الوكيل بالعمولة 348
أ- إنشاء حق الامتياز ومبناه 349
ب- محل الامتياز 350
ج- الديون المضمونة بالامتياز 351
د- آثار الامتياز 352
د/1- إجراءات استيفاء الديون المضمونة بالامتياز 352
د/2- مرتبة الامتياز 353
ثانيا : ضمانات الموكل 353
1- تضامن الوكلاء بالعمولة 353
2- سحب كمبيالات 354
3- الاسترداد 354
أ- استرداد البضاعة 354
ب- استرداد الثمن 357

الدكتور بوعبيد عباسي
أستاذ جامعي
-محكم-

يهدف هذا المؤلف إلى تقديم دراسة تحليلية معمّقة للعقود التجارية في ضوء المستجدات التشريعية التي عرفها القانون المغربي، ولا سيما بعد صدور القانون رقم 18.21 المتعلق بالضمانات المنقولة، وما أفرزه من تغييرات جوهرية على مستوى نظام الرهون والضمانات البنكية والتجارية.

وتتضمّن هذه الطبعة الرابعة تحيينًا للنصوص القانونية ومراجعة شاملة لمضامين المواد التي طالتها التعديلات، إلى جانب توسيع الشرح والتحليل في عدد من الجوانب العملية للعقود التجارية.

يأتي هذا العمل استجابةً لحاجات الطلبة والباحثين والممارسين لفهم أعمق للقواعد المنظمة للمعاملات التجارية، ولإبراز التفاعل بين القانون التجاري والمدني في سياق التطور الاقتصادي الحديث.

توزيع
مكتبة المعرفة

الثمن 120 د.